

تقرير

كيف يصرف هوقف الهيئات من السلسلة؟

بمعناها التقليدي، إذ إن تحويل الموارد المالية الذي سينجم عن تطبيق السلسلة سيأخذ من الفئات الأكثر هشاشة اقتصادياً ليعطي الفئات الأكثر أماناً اجتماعياً.

كلام شماس باسم الهيئات لا ينتهي. لكن الفقرة الأخيرة بالذات، تستحق التوقف عندها؛ لو كان قلب شماس على الفئات الأكثر هشاشة، لوافق على إقرار ضريبة الربح العقاري التي تأخذ من الربوع، أي الفئات التي تحقق أرباحاً من دون أي عمل، وهي الفئات الأكثر ثراءً من بين أصحاب العمل والثروات، ليمنح الفئات المهمشة أماناً اجتماعياً.

في رأي الوزير السابق جورج قرقم، إن إقرار السلسلة لن تكون نتائجه سلبية، بل إيجابية على عكس ما تدعي الهيئات، فهذه الزيادات على الرواتب ستدعم القدرات الشرائية لفئات واسعة من المجتمع اللبناني وتحفزها على زيادة الاستهلاك. «أنا مع إقرار السلسلة، لكن مع تقسيطها على 3 سنوات أيضاً... لكن الأمر يمثل مناسبة لإعادة النظر بالنظام الضريبي وإقرار ضريبة على الأرباح العقارية. كل ما يثار من كلام هو مجرد تحويل نقضه الكثير من المؤشرات الأساسية. في لبنان نرى أن نسبة إشغال الفنادق تصل إلى 50%، أما حركة بيع السيارات فلم تنخفض ولم تتقلص حركة المرفأ ولا حركة المطار».

في المقابل، يعتقد الخبير الاقتصادي إيلي يشوعي، أنه لا يمكن زيادة العبء الضريبي في ظل نسبة نمو تبلغ 1%، فأي زيادة من هذا النوع ستكون لها تداعيات سلبية مضاعفة. «نحن نحذر من زيادة العبء الضريبي، ونشجع على تحصيل الحقوق المهدورة، سواء كانت تابعة لإدارات المياه والكهرباء والأملاك المدنية والدخل، أو التعديلات على الأملاك العامة... نحن في فترة ركود اقتصادي وتدهور لا يمكن زيادة الأعباء الضريبية فيها».

النص الكامل لبيان الهيئات الاقتصادية على موقع «الأخبار».

إقرار مجلس النواب موازنة عامة وسعيه في الوقت نفسه إلى تحريك ملف سلسلة الرتب والرواتب، فيما تنام مجموعة واسعة من مشاريع القوانين تفوق قانون السلسلة «لجهة الانتظام الاجتماعي والاقتصادي»... ثم انبرى شماس يتحدث عن صلاحيات اللجنة الفرعية التي ألفها مجلس النواب لدراسة مشروع السلسلة، فانتقدتها على «إعادة صياغة المشروع بدلاً من رده إلى السلطة التنفيذية». ويشير شماس إلى أن اللجنة الفرعية «ضربت عرض الحائط بنصائح وإرشادات

جورج قرقم: نتائج إقرار السلسلة إيجابية لا سلبية

المؤسسات النقدية المحلية والمنظمات المالية الدولية، التي كانت قد أدلت بها أساساً في أجواء أقل تأزماً بكثير مما هي عليه اليوم». والمفارقة أن شماس عاد سريعاً إلى مدح أعمال هذه اللجنة الفرعية التي «فضحت ارتجالية الحكومات السابقة». ولم يلبث أن عاد شماس إلى شن هجوم شرس على اللجنة التي «سخت بغطاءات مالية لا قدرة للاقتصاد الوطني على إفرانها إطلاقاً»... وتحدث أيضاً عن «الهدر والفساد والتهمزب الضريبي»...

وأعربت الهيئات عن قلقها من ترجيح كفة القطاع العام كلياً على حساب القطاع الخاص. هذا يعني أن الهيئات قلقة من أن يطالب القطاع الخاص بزيادة رواتبه بعد حصول القطاع العام على زيادات أساسية على رواتبهم. لكن المفارقة أن الهيئات تعتقد أن نتيجة هذا الوضع هو «انقلاب في موازين إعادة توزيع الثروة الوطنية

محمد وهبة

36 موجباً للاعتراض على إقرار سلسلة الرتب والرواتب، قدمها أمس رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس، باسم هيئات أصحاب العمل. المهمة الوحيدة لهذه البنود الاعتراضية هي حماية مصالح أصحاب العمل من خلال الإبقاء على النظام الضريبي الحالي بما يوفر لها من منافع وأرباح كبيرة وسهلة. هي اعتراضات تأتي في سياق السجال الدائر بين منطقتين: منطق «الإقرار يضرب الاستقرار» الذي تقوده الهيئات، ومنطق الأساتذة وموظفي الدولة بعنوان «الإقرار هو حق مكتسب». أين الاقتصاد فعلاً من هذين المنطقتين؟

«سلسلة مشروعة وتمويلها مذبحة». هذا هو الموقف المعلن لما يسمى الهيئات الاقتصادية تجاه السلسلة. قد يظن أي قارئ، إن الهيئات متعاطفة مع أصحاب الحقوق لكنها تخاف من كارثة مقبلة أو زلزال بقوة 7 درجات يطيح اقتصاد لبنان. غير أن ما تستند إليه هذه الهيئات هو أضيق بكثير من حسابات المصلحة العامة، أو على الأقل هذا ما يمكن قراءته في البيان. الهيئات لم تفسر «مشروعية» السلسلة بوصفها حقاً من حقوق الأساتذة وموظفي القطاع العام، بل اكتفت بترداد عبارات التشاؤم والقلق من خيبة منتظرة وانتقدت الحكومات المتعاقبة ومجلس النواب واللجنة البرلمانية واللجان المشتركة وسواها... فمرة تحدثت الهيئات عن إهمال الدولة للاقتصاد وأوضاع المؤسسات المأسوية، ومرة أشارت إلى «وقائع جيوسياسية وأمنية ومالية واقتصادية متراجعة بصورة حادة». يصعب تفسير كلام الهيئات «الكبير جداً»، ولذلك قرّر شماس أن يفسر مقاصدها في 36 بنداً تعرض ما تدعي أنه «أسباب جوهرية» لاعتراضاتها على مصادر تمويل سلسلة الرتب والرواتب.

أول بند اعترض على مصادر تمويل السلسلة، هو وجود مجلس نيابي ممدّد له. وثاني بند يقارن بين عدم

60% مما يسدونه على أرباحهم، ونضطر إلى تحمّل عبء الضرائب على استهلاكنا التي لا تصيبهم بشيء». القلب والعقل يقولان، بحسب محفوض، إن «الضرائب يجب أن تصيب من يملك ويجني الأرباح والربوع، فالثروات التي تراكمت لدى القلة القليلة في العقدين الماضيين كانت أجورنا مصدرها رئيسياً من مصادرها، وبالتالي يجب استعادة ما هو لنا، وسنستعيد».

رفضت هيئة التنسيق الحجج المعلنة، «فلا دخل لنا بأخطاء حسابية من هنا أو من هناك، هذه مشكلة من يجري الحسابات، ما يعيننا هو إقرار الحقوق ثم الحقوق».

وأكد محفوض أن «بت تمويل الكلفة لا يجوز أن يعرقل إقرار الحق، ومحلّه في الموازنة العامة للدولة التي يفترض أن تتضمن كل نفقات الدولة وكل إيراداتها من دون تخصيص إيراد لنفقة معينة». وذكرت الهيئة أنه لم يصدر منذ عام 2005 أي قانون للموازنة العامة، وبالاستناد إلى الأرقام الصادرة عن وزارة المال، ارتفع الإنفاق بين عامي 2005 و2013 من 11833 مليار ليرة إلى 20500 مليار ليرة، أي بزيادة 8667 مليار ليرة غير ملحوظة في آخر قانون للموازنة. في المقابل، ارتفعت الإيرادات من 7405 مليارات ليرة إلى 14500 مليار ليرة. وبالتالي ارتفع العجز من 4428 مليار ليرة إلى 6000 مليار ليرة. وزاد الدين العام في الفترة نفسها بقيمة 37707 مليارات ليرة. حصل كل ذلك، ورواتب الموظفين مجمدة. ورأت الهيئة أن «هذه الجولة من المعركة تدور على جبهة الضرائب»، معلنة تمسكها بإشراك هيئات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب والمنظمات في المطالبة بإقرار قانون عادل يوزع العبء الضريبي بحسب الثروات، ووضع حد لدولة الهيئات وحماية ما بقي من دولة الرعاية الاجتماعية. إلى ذلك، أعلن اتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة في بيان أمس، مشاركته في الإضراب غداً الأربعاء.

النص الكامل لبيان هيئة التنسيق النقابية على موقع «الأخبار».



صاحب الأجر». محفوض وصف الكلام عن القلب والعقل بال«هرطقة الإنشائية الفارغة؛ إذ كيف لرئيس جمعية التجار أن يفسر مليارات الدولارات التي تجنى سنوياً كأرباح للتجارة بالعقارات، وهي غير مكلفة أي عبء ضريبي يوازي على الأقل العبء الضريبي المنخفض الملقى على أرباح الشركات الخاصة، ومنها الشركات التجارية، وكيف له أن يفسر الفوائد الطائلة التي تجنيها قلة من أصحاب الودائع الكبيرة وغير المكلفة إلا بضريبة هزيلة نسبتها 5% فقط».

وانعشت الهيئة عقول أصحاب الرساميل وقلوبهم حين طلبت منهم أن يفسروا لأصحاب الأجور الذين لا يحظون إلا باقل من ربع الناتج المحلي كيف يدفون ضرائب على أجورهم بلغت قيمتها في العام الماضي نحو 587 مليار ليرة، في حين أن كل حصة الضرائب على الأرباح لم تتجاوز 973 مليار ليرة، أي «إننا نسد ما يوازي

متابعة

قانون الإيجارات: الحسم في مجلس النواب

20,081

مليار ليرة

بلغ إجمالي الإنفاق (الموازنة والخزينة) لغاية شهر كانون الأول من عام 2013 ما قيمته 20,563 مليار ليرة مقابل مبلغ 20,081 مليار ليرة للفترة نفسها من العام الفائت، الأمر الذي يعني ارتفاعاً في حجم الإنفاق الإجمالي قدره نحو 481 مليار ليرة، أي ما نسبته نحو 2,4 في المئة. ويعود هذا الارتفاع إلى أسباب عدة، أهمها ارتفاع تسديد فوائد ديون بمبلغ يقارب 257 مليار ليرة، أي إن تسديد سلفة غلاء المعيشة للمعلمين والأساتذة اعتباراً من نيسان من العام الماضي لم تكن مسؤولة عن زيادة العجز بقدر أكبر من زيادة كلفة الفوائد؛ إذ بلغ مجموع الإنفاق من خارج خدمة الدين العام خلال هذه الفترة من العام الحالي ما قيمته 14,562 مليار ليرة، وذلك مقارنة مع مبلغ 14,329 للفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة قدرها 233 مليار ليرة في حجم الإنفاق من خارج خدمة الدين العام.

إن أقر القانون فسيذهب المستاجرون نحو التصعيد بخطوات يعلنونها لاحقاً. وستجري ندوة في نقابة المحامين يوم 10 نيسان، التي كانت قد أعلنت مبادرة لإيجاد قانون يرضي الطرفين غير قانون الإيجارات الجديد، تضم المحامي واصف حركة عن المستاجرين والمحامي جورج داوود عن المالكين للوصول إلى خلاصات يبنثق منها قانون يعبر عن حاجات الطرفين.

إن لم يقر القانون، فسيذهب المالكون نحو التصعيد، وهذه المرة سيستعملون القوة، كما يؤكد زغيب. «نترك الموضوع مفاجأة لوقتها، قد نسترد شقاً بالقوة، قد نسكّر بنايات. هناك خيارات عديدة». أما عن مبادرة المحامين، فيقول: «ليس هناك من مبادرة، ونحن نرفض الدخول في أي حوار مع المستاجرين»، والندوة في نقابة المحامين بطبيعة الحال ستلغى.

ما بين إقرار القانون أو عدم إقراره، هناك أيضاً شركات عقارية، سماسرة، مضاربون عقاريون، ومصارف ينتظرون ما سيحدث للقانون اليوم، ربّما أكثر من المالكين والمستاجرين أنفسهم.



مضاربون عقاريون ومصارف ينتظرون ما سيحدث للقانون اليوم (مروان طمطح)

أمين سر لجنة الدفاع عن حقوق المستاجرين زكي طه. وأيضاً نواب التيار الوطني الحر سيتجهون إلى عدم التصويت على القانون بحسب ما يذكر رئيس تجمع مالكي الأبنية المؤجرة جوزف زغيب.

كبير لأن يُقرّ واحتمال كبير لا يقر؛ لأن المجلس النيابي مقسوم بدوره بخصوص الموضوع. «كتلة المستقبل تضغط باتجاه إقراره، بينما قد ينتجه نواب كتلة الحزب التقدمي الاشتراكي إلى عدم إقراره»، بحسب ما ينسب

أكثر من 800 ألف لبناني قد تتغير حياتهم كلياً. سيتسرون أمام شاشة التلفاز لمشاهدة مصيرهم مع كل يد نائب ترفع للتصويت على مشروع قانون الإيجارات الجديد في الحلسة التشريعية العامة لمجلس النواب. قانون وحده - إذا أقر - قادر على تغيير مدينة بيروت بأكملها. قادر على تغيير ديموغرافيتها عبر فرز أحيائها على أساس طبقي، وربما طائفي، كما فعل قانون تحرير عقود الإيجارات الجديدة في العقدين الماضيين. ذاكرة حية ستمحي، بيوت قديمة ستهدم لتبني مكانها أبنية شاهقة جديدة، توديع جيران بسطاء اعتادهم الحي لسنوات ليأتي مكانهم جيران من الأغنياء فقط، قادرين على تحمل كلفة مليون ومئة ألف دولار متوسط سعر الشقة في مدينة بيروت الإدارية حسب دراسة أجرتها «رامكو».

دقت الساعة الصفر بعد أربعين عاماً من الصراع بين المستاجرين والمالكين القدامى. لا توقعات حاسمة بشأن ما إذا كان القانون سيقر أو لا؛ فهناك احتمال